العرب
الخميس 2021/03/18
السنة 43 العدد 12003

هل يصلح الحل الليبي للعراق؟

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

حين يلتقي متشائم ليبي متشكك في قدرة الحكومة الجديدة على تنفيذ وعودها، مع عراقي مطلع بعمق على تفاصيل مأزق بلاده ومتضرر من فساد حكوماتها الفاسدة الفاشلة التي أرسى جذورها وسنّ وقوانينها الحاكم الأميركي بول بريمر، تبرز مسائل عديدة تحمل المواطن العراقي على أن يحسد أخاه الليبي على نعم كثيرة أنعم الله بها عليه، ثم لا يكون علَيها من الشاكرين.

أولها أن ليبيا لا تجاور إيران ولا تركيا ولا سوريا.

وثانيها أن الشعب الليبي ملة واحدة وطائفة واحدة ومذهب واحد، رغم وجود أقلية عرقية غير كبيرة، وغير قادرة على أن تكون الجزءَ المعطل والمعرقل لمسيرة لمّ الشمل، كما هي الحال في العراق اليوم.

وثالثها أن تعداد الشعب الليبي يتجاوز بقليل سبعة ملايين مع سعة أرض هائلة، وموارد وثروات لا تكفي لإعمار الوطن من شرقه إلى غربه، ومن شماله إلى جنوبه، فقط، بل تجعل المواطن الليبي أغنى أغنياء العالم، والأكثرَ قدرة على أن يلعب دورا فاعلا، واسعا وعميقا في رسم السياسة الإقليمية، ويساهم في تقرير السياسة الدولية المتعلقة بالمنطقة بأضعاف ما فعلته قطر الصغيرة، مثلا، في بلاد الله.

ورابعها وأهمها أن الأغلبية من الليبيين أميَل إلى الدولة المدنية التي تفصل الدين عن الدولة، ولكنها في الوقت نفسه تحترم الدين، وتحرص على حرية رجاله في الوعظ والإرشاد وإقامة الطقوس. ويشهد تاريخ الشعب الليبي منذ أيام الانعتاق من الاحتلال الإيطالي على أن دور رجل الدين الليبي لم يكن ليتعدّى المسجد أو الزاوية بكثير.

مصر وتونس والجزائر لم تلوّث أيدي جنودها وضباطها بدماء الليبيين كما فعلت إيران وتركيا بالعراقيين، ولم تعمد إلى استخدام الرشوة والتجسس والتآمر من أجل بقاء العراق ممزقا ومتخلفا ومفلسا

وخامسها أن جميع التقلبات التي شهدتها ليبيا لم تستطع أن تمنع بقاءَ جيش وطني ليبي مهني، رغم قلة عديده وسلاحه وتجاربه القتالية. فلم يفعلَ المشير خليفة حفتر، رغم تضارب الآراء فيه وتعدد الأحكام عليه، أكثر من أن يستنهض همم العسكريين الذين لا يزالون يحترمون التقاليد العسكرية ويرفضون هيمنة سلاح الميليشيات على مقدرات الوطن والمواطن، ويدعوهم إلى التوحّد تحت قيادته، ليصبح قائدا لقوة ضاربة فاعلة تَحسب دول العالم والأممُ المتحدة حسابَه عند البحث عن أي حل. وهو ما كان. فلم يكن ممكنا، دون موافقته ومباركته ومشاركته، الوصول مع حكومة طرابلس والميليشيات الإسلامية ومجاميع المرتزقة الوافدة من خارج الوطن إلى الحل السلمي الذي أنتج الحكومة المؤقتة المكلفة بخلق الظروف الملائمة لإجراء انتخابات نزيهة قدر الإمكان، في ديسمبر القادم، وهو ما لا يمكن حدوثُه في العراق، بعد أن أصبحت الميليشيات هي وحدها الحاكمة والمحتكِرة للقوة السلاحية والتمويلية المسيطرة على الحكومة والقضاء، مع الاعتراف بأن الجيش العراقي منذ تأسيسه بعد الغزو الأميركي للعراق في 2003 هو أضعف الشركاء في العملية السياسية، منذ أن تقصّد الإيرانيون ووكلاؤهم الشيعة العراقيون وحلفاؤهم الكُرد تشكيله بدمج فصائل من ميليشياتهم وأحزابهم فيه.

والسادس أن ليبيا ليس فيها أحزاب عنصرية كانت منذ ولادتها قبل العشرات من السنين، تضع سلاحها ومقاتليها تحت إمرة كل دولة معادية لوطنها، خصوصا بعد أن تعمّد الأميركيون في أعقاب احتلال الكويت 1990 أن يمنحوا هذه الأحزاب جيبا مستقلا عن الوطن أرادوه أن يكون سكينا في خاصرة الشعب العراقي تمنع أي محاولة أو أي تفكير في توحيد الشمل وحقن الدماء وتمكين الدولة العراقية من استعادة وحدتها وكرامتها وهيبتها، بأي ثمن حتى لو كان بحارا من دماء.

والسابع والأخير أن مصر وتونس والجزائر، إلى حد بعيد، لم تلوّث أيدي جنودها وضباطها بدماء الليبيين، كما فعلت إيران وتركيا بالعراقيين، ولم تعمد إلى استخدام الرشوة والتجسس والتآمر من أجل بقاء العراق إلى أبعد زمن ممكن، ممزقا ومتخلفا ومفلسا، وموضوعا في آخر قوائم الدول الفاشلة في العالم، خوفا من قيام عراق موحد وقوي وغني ومهيب.

نعم، هناك قوى خارجية خلقت المشكلة الليبية يوم السابع عشر من فبراير 2011، وظلت تصبّ زيوتها على نيران الحروب الأهلية فيها طيلة السنوات العشر المُرّة الماضية. ولكنها هي نفسها التي عملت على تشجيع الأطراف الفاعلة الليبية أو على إجبارها، بعبارة أصح، على إنهاء الاقتتال والفوضى والخراب، وإعادة إعمار ما خرّبته الجيوش والميليشيات، بعد أن وجدت أن مصالحها مع السلام الليبي وليس مع الاقتتال.

أما العراق فله جارة واحدة تمكنت من أن تتغلغل في جميع شرايين الدولة وأوردتها ومفاصلها، وأن تصبح هي الحاكمة الفعلية فيه، دون شريك.

أما أكبر الفروق العجيبة الغريبة فهو أن أميركا في ليبيا لم تأمر بالحل فقط بل رفعت عصاها الغليظة على جميع الأطراف المشاركة في صنع المشكلة، وأما في العراق فإنها لم تُرد الحل أمس ولا تفكر فيه اليوم ولا في غدٍ قريب.

يضاف إلى ذلك أن الإسلاميين المتطرفين الذين تهيمن عليهم أفكار جماعة الإخوان المسلمين وداعش وغيرُهما لم يتمكنوا من تحويل نفوذهم في ليبيا إلى دولة عميقة متجذرة تفرض سطوتها على الوطن كلّه، كما هو حاصل في العراق بدعم من الدولة الإيرانية الغنية القوية، وبمباركة تركية حكومية، وموافقة صامتة أميركية يدلّ عليها دعمُها لجميع حكومات حزب الدعوة والحكومات التي تلتها، رغم أنها أعرَفُ من غيرها بفسادها وتطرفها ودمويّتها التي لا تخفى على مخابراتها التي تسكن في غرف نوم وزرائها ومدرائها وسفرائها الموالين لإيران، شيعة وسنة، عربا وكردا، وإلى أبعد الحدود.

خلفيات «ميثاق شرف» الفصائل الفلسطينية

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

كان طبيعيا أن يحتاج ممثلو الفصائل الفلسطينية الذين اجتمعوا في القاهرة إلى "ميثاق شرف" يؤكد التزامهم جميعا بمحددات وضوابط العملية الانتخابية المتوقعة في الثاني والعشرين من شهر مايو المقبل. ففي الأصل، هناك الكثير مما يبرّر الشكوك الشعبية الفلسطينية في التزام الفصائل بأي قانون، لاسيما حركتا فتح وحماس، وبالتالي جاء التوقيع على "ميثاق الشرف" عربونا ضروريا، مستحقا على الذين ثبت عدم التزامهم بنحو خمس اتفاقيات مصالحة وقعوا عليها في أجواء احتفالية، حاولوا خلال احتفالياتهم تخليق انطباعات إيجابية عن أنفسهم، لم تتبعها بعدئذ طبائع من جنسها. ولأن إناء الكذب فاض وملأ المشهد الفلسطيني، فإن أي كلام سيُقال في القاهرة أو غيرها، لن تكون له أي صدقية، وهذا الذي أوجب "تجريب" صيغة "ميثاق الشرف".

وفي الحقيقة، لم تكن الغالبية العظمى من البنود التي أدرجت في نص "الميثاق" ذات طبيعة إجرائية، ولا تحتاج إلى توظيف الشرف في هذا النص. فهي محض ضوابط ومحددات قانونية تحكم كل عملية انتخابية، في أي مكان من العالم. وفي المعتاد، ينطبق وصف الشرف على وثيقة للتصالح، تتضمن تعهدات جديدة نقيض مواقف قديمة، لتسوية صراع بين خصوم أرادوا التقدم إلى أنصاف مسافات في اتجاه التلاقي، لكي يوقعوا أمام شهود على "ميثاق شرف" بعدم التراجع أو النكوص.

غير أن مُعدّي الوثيقة الفلسطينية تعمدوا دسّ بنود أكثر من المعتاد عن ضوابط تمويل الحملات الانتخابية، وعن اللغة المستخدمة في هذه الحملات. وبحكم أن محكمة قضايا الانتخابات، التي شكلها عباس من بعض الموظفين التابعين له، دون أي اعتراض من حماس أو حتى دون طلب إشراك عنصر منها؛ فقد بدت هذه البنود مفصّلة لتسهيل التعرض إلى تيار الإصلاح الديمقراطي الذي لم يُدعَ إلى اجتماعات القاهرة باعتباره لم يعلن عن نفسه فصيلا. فمن الحماقة أن يصدق أحد أن عباس وحماس يمكنهما الإفصاح عن مصادر المال الذي ينفقه كل منهما على حملته الانتخابية، علما وأن الشعب الفلسطيني لا ينتظر منهما إفصاحا. فالمال هو من المال الاجتماعي، المملوك للشعب الفلسطيني والموجود في خزينتي السلطة في رام الله وغزة، وهو غير دستوري، ويخالف الشروط المنصوص عليها في وثيقة تنتحل قيمة الشرف.

لذا فإن هذه البنود، تُعتبر معطوفة على صيغة تشكيل محكمة قضايا الانتخابات في إطار محاولة إفشال مشاركة التيار في المنافسة الانتخابية.

البنود المرقّمة 6 و7 و9 و11 و19 تركز على الإمكانيات المالية للكتل التي ستنافس، وباعتبار أن كتلتي عباس وحماس مغلقتين أمام شرط تبيان التفصيلات المالية، فإن التركيز سيكون على التيار في هذا الشأن، بحيث تتولى محكمة قضايا الانتخابات، الانتقال سريعا من الظنية إلى القطع، بأن هناك تمويلا يخالف القانون. وهذا ما ينبغي أن يتحضّر له الفريق القانوني لتيار الإصلاح. فالبند رقم 19 يؤكد على ضرورة "الالتزام بقانون لجنة الانتخابات المركزية، التي تحدّد سقف المال المستخدم في الحملات الانتخابية، والالتزام بتقديم بيان مالي مُفصّل لهذه اللجنة بجميع مصادر التمويل، والمبالغ التي أنفقتها كل قائمة أثناء حملتها خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان النتائج النهائية للانتخابات التشريعية".

معنى ذلك في هذا البند ـ كمثال ـ أن تيار الإصلاح الديمقراطي في حال صدقت التوقعات وحاز على نسبة معتبرة من المقاعد، سيكون معرّضا دون سواه إلى نوع من المساءلة التي لا تنتظر جوابا مقنعا من قبل لجنة عباس التي تبتّ في قضايا الانتخابات، لكي تصدر حكما بلا مشروعية النتائج التي حققها التيار.

وفي حال كان الوضع أسوأ، بالنسبة إلى قائمة عباس، فإن جميع الكتل ستكون مشمولة بحكم اللا مشروعية، وسيكون الحكم بمرسوم رئاسي وغير دستوري بقرار حل المجلس التشريعي قبل أن ينعقد. هنا تنهض مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالبند 19 وحده. الأول هل ستكون فتح وحماس، وغيرهما، جاهزتين للكشف التفصيلي عن مصادر تمويل الحملات الانتخابية وإثبات محدودية سقوفها؟ أم أن أي بيان مالي من كل كتلة سيمر وستعتبره المحكمة كافيا، ما عدا بيان كتلة تيار الإصلاح؟

من الحماقة أن يصدق أحد أن عباس وحماس يمكنهما الإفصاح عن مصادر المال الذي ينفقه كل منهما على حملته. والشعب لا ينتظر إفصاحا، فالمال هو من المال الاجتماعي المملوك للشعب الفلسطيني

على صعيد الحملات الإعلامية، فإن محكمة عباس لقضايا الانتخابات ستعتبر كل حرف أو كلمة في حملة تيار الإصلاح خروجا عن البندين 6 و7. فالأول يشترط "عدم اللجوء في الدعاية الانتخابية إلى كل ما يتضمن أي تحريض أو طعن في المرشحين.."، والبند السابع يقول بـ"عدم إثارة النعرات أو استغلال المشاعر الدينية أو الطائفية أو القبلية والإقليمية والعائلية أو العنصرية في إثارة المواطنين". ففي هذا البند الأخير، ستكون محكمة الانتخابات جاهزة، لكي تعتبر الكلام عن التمييز في الحملة الانتخابية نوعا من إثارة النعرات. أما التمييز نفسه، الذي عانى منه مواطنون في معظم المحافظات، وأصبح طي صفحته من بين طموحات الشعب الفلسطيني؛ فهو الذي يراد حمايته وحماية من يمارسونه، من أي نقد. وسيكون البند 7 حاميا لظاهرة الفساد، عند هذه المحكمة، لأن شرح الظاهرة يعتبر تشهيرا مخالفا لما يُسمى "وثيقة الشرف". فعندما يقول أحد في الحملة الانتخابية، إننا بصدد بناء نظام وطني، لا يتيح لوزير مالية السلطة أن يتقاضى مبلغا يعادل رواتب خمسة موظفين، بدل سكن، وهو لا يستأجر مسكنا ويقيم في بيت يمتلكه؛ يكون القائل هو الذي يتجاوز القانون وتدينه المحكمة!

على الرغم من ذلك، فإن تيار الإصلاح الديمقراطي مضى بخطى واثقة في اتجاه المنافسة الانتخابية، على فرضية أنها ستُجرى وأنها ستكون سلسة وحضارية وقانونية. وفي حال تعطل الانتخابات أو تأجيلها أو محاولة إحباط مشاركة كتلة التيار الإصلاحي فيها، سيكون لكل حادث حديث. ففي الشارع الفلسطيني، كانت ردود الأفعال على ما يسمّى "وثيقة الشرف" متشككة في النوايا، وقيل في هذا السياق إن المجتمعين في القاهرة ظنوا أنهم نجحوا في تأمين أنفسهم وأدوارهم وقوائمهم، وباتوا يعتقدون أنهم نالوا الأمان من الدكتاتور، وبالتالي لم يتطرقوا إلى أي مسألة إشكالية، وتركوا موضوع القضاء والتقاضي على حاله، وظلت مراسيم عباس الرئاسية بقرارات غير دستورية، طليقة، وصمتوا عن عمليات الإقصاء التي طالت خلال اليومين الماضيين الفتحاويين الموالين لعباس، عندما رغبوا في ترشيح أنفسهم من خلال مؤتمرات قاعدية. بل إن الفصائل صمتت عن منطق عباس الذي جعل اللقاحات الإسرائيلية حلالا واللقاحات العربية حراما، لكي يظل الفلسطينيون بلا وقاية من كوفيد ـ 19!

في محصّلة ذلك كله، جعلت الفصائل نفسها، بلا أي أهلية لنقد شيء خاطئ في سلوك عباس، أو الحصول على الحق في التشاور أو تأمين حقها في الاعتراض. ويسخر الفلسطينيون الآن، من مقولة القائمة الواحدة التي تضم الفصائل، وتترك كل طرف يُخفي مقاصده في جوفه، فلا تُعرف له وجهة. فالمعركة تجري باسم الشعب والوحدة الوطنية، لكنها ذاهبة مجددا لرمي الشعب في سفح سلطة أصرّت على إعادة إنتاج نفسها من خلال انتخابات ملغمة.